التي يمكن اعتمادها مستقبلاً كحدود آمنة ومعترف بها. وقد عبّر عن ذلك ابا ايبن في الرسالة التي بعث بها الى مبعوث الامم المتحدة للشرق الاوسط، في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨، حيث ورد فيها: «من الوجهة التاريخية، لم تكن هناك، مطلقاً، اية حدود آمنة ومعترف بها في المنطقة. فلا خطوط الهدنة العام ١٩٤٨، ولا خطوط وقف اطلاق النار العام ١٩٦٧، ينطبق عليها ذلك الوصف»[٤١]. وبعبارة اخرى، فانه لا عودة الى الحدود التي كانت قائمة قبل اشتعال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي اطار هذا الاتجاه، نجد عدداً كبيراً من الحلول المقترحة منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن، وسنعرض، هنا، لعدد محدود من النماذج المبدئية.

لقد كان اول حل وسط، عرض في صيف العام ١٩٦٧، هو ذلك الذي تقدّم به يغئال الون، من حزب العمل، والذي اطلق عليه اسم «مشروع الون». ويقوم هذا المشروع على اساس التمييز بين منطقتين: الاولى يتمّ ضمّها الى اسرائيل وتكون تحت السيادة الاسرائيلية؛ والثانية، وهي المناطق التي لم يشملها الضمّ، ويتمّ اقامة حكم ذاتي فيها بالتعاون مع المواطنين. ويمكن ان يكون اطار الحكم الذاتي مرتبطاً باسرائيل، كالتعاون الاقتصادي ومعاهدة دفاع مشترك وتعاون تقني وعلمي. أمّا المنطقة التي يتمّ ضمّها، فهي:

١ ـ شريط يتراوح عرضه ما بين ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً على امتداد غور الاردن، من غور بيسان حتى شمال البحر الميت، على ان يشمل حدّاً أدنى من السكان العرب.

٢ ـ ضمّ شريط عرضه بضعة كيلومترات، تجرى دراسته على الطبيعة، من شمال طريق خط المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتّصل، في مكان ما، مع المنطقة الواقعة شمال طريق عطروت ـ بيت حورون ـ اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

٣ ـ بالنسبة الى جبل الخليل وصحراء «يهودا»، يجب درس احتمالين: ضمّ جبل الخليل بسكانه، او ضمّ صحراء «يهودا» على الاقل من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر الميت والنقب.

٤ ـ ضمّ قطاع غزة. ولتجنّب المسألة الديمغرافية، فانه يقترح ان يتمّ ضمّ السكان الاصليين الى القطاع؛ أمّا اللاجئون، فيجرى نقلهم الى خارج المنطقة، وخصوصاً الى الضفة الغربية، لتوطينهم فيها.

على الرغم من ان مشروع الون لم تتم المصادقة عليه من قبل حزب العمل، الاّ انه ترك بصماته، في كثير من الاحيان، على مواقف الحكومات الاسرائيلية التي تعاقبت على السلطة من هذا الحزب. فعملية الاستيطان التي انتهجتها الحكومات العمالية السابقة اعتمدت، في خطوطها الاساسية، خطة الون هذه. وقد رأت في الاستيطان تعبيراً عن مسألة «الضمّ الزاحف»، من خلال خلق حقائق جديدة على الاراضي المحتلة، وبدون اصدار قرار بالضمّ الاسمي في هذا المجال.

وفي الوقت عينه، ظلت قيادات هذا الحزب تتمسك بهذا المشروع في مواقفها العلنية. فقد اعلن شمعون بيرس، في الكنيست الاسرائيلي، عن ان «خارطة الون المتعلقة بحدود اسرائيل في المستقبل مقبولة لدي بشكل اساسي. وهي مقبولة لدى معظم اعضاء حزب العمل»[٤٢]. بالمعنى عينه، قال شلومو هيلل، من صقور هذا الحزب ورئيس الكنيست السابق، ان مشروع الون «هو، في الواقع، القاعدة الاقوى، والاسلم، التي يمكن بناء اتفاق وفقاً لها، لأنها توفّر حدوداً آمنة لاسرائيل»[٤٣].

هنالك صيغة أخرى ضمن هذا الاتجاه نشرها معهد ديفيس التابع للجامعة العبرية في